

مقاربات الحكومة النيجيرية في مكافحة بوكوحرام: الإنجازات والمعوقات Nigerian Government Approaches to Combating Boko Haram: Achievements and Obstacles



شعيب العابد

جامعة الجزائر 03، (الجزائر)

chouchoulab6@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول للنشر: 2022/12/02

تاريخ الاستلام: 2022/07/17

ملخص:

يتطرق هذا البحث إلى دور الحكومة النيجيرية في مكافحة حركة بوكوحرام الإرهابية، مسلطا الضوء على ظروف نشأتها، تطور أساليب نشاطها ونطاق عملياتها، من المجال المحلي إلى الوطني ليتعداه بعد ذلك إلى المجال الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا، كما يعالج هذا البحث أهم الأساليب التي تبنتها الحكومة النيجيرية إلى جانب إبراز المعوقات التي ساهمت في تحجيم نتائج جهود الحكومية المبذولة.

الكلمات المفتاحية: بوكوحرام، الإرهاب، مكافحة الإرهاب، الحكومة النيجيرية.

Abstract:

This paper discusses the Nigerian government's approach to the fight against the Boko Haram movement, highlighting the circumstances of its establishment, the evolution of its modes of action, and the scope of its action from the local to the national, and then, to the regional space of the West African region. It also discusses the most important methods adopted by the Nigerian government, in addition to outlining the obstacles that have contributed to limiting the achievements of the government's efforts.

key words: Boko Haram, Terrorism, anti-terrorism, Nigerian government.

1. مقدمة:

تعاني نيجيريا منذ عام 2009 من الأعمال الإرهابية في جزئها الشمالي، والمنبثقة أساساً من نشاطات حركة بوكوحرام، التي صنفتها الحكومة النيجيرية كمنظمة إرهابية في 2011، بالنظر إلى أعمال العنف والقتل وتدمير المؤسسات النيجيرية القائمة، ورفضها لنموذج الدولة القومية بإعلانها "الخلافة" كتحدى للمؤسسات القائمة الحالية. في هذا الصدد تبنت الحكومة النيجيرية عدة أساليب للحد والقضاء على حركة بوكوحرام، تعددت هذه الأساليب باختلاف المراحل وضرورات التي يتطلبها السياق الوطني والإقليمي. لذلك كان من الضروري معرفة مقاربات الحكومة النيجيرية وتصوراتها حول مكافحة الإرهاب في ظل تطور استراتيجيات ونطاق عمليات حركة بوكوحرام الإرهابية، لاسيما في ظل تمددها الإقليمي الذي أعطاهما زخماً وبعداً دولياً.

الإشكالية: من خلال ما تم ذكره فإن هذه الدراسة تطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى نجاح مقاربات الحكومة النيجيرية في مكافحة حركة بوكوحرام الإرهابية؟ ويمكن تفكيك التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ظهرت حركة بوكوحرام؟
 - ماهي أبرز مراحل تطور حركة بوكوحرام؟
 - فيما تتمثل ترتيبات الحكومة النيجيرية لمكافحة بوكوحرام؟
 - ماهي معوقات جهود الحكومة النيجيرية في مكافحة بوكوحرام؟
- اعتمدت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والذي يبرز من خلال استخدام وحدة سياسية بعينها والمتمثلة في الفيدرالية النيجيرية، حيث تم جمع بيانات ومعلومات شاملة تتعلق بالوضع الحالي والماضي لهذه الوحدة السياسية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للمعضلات الأساسية المتعلقة بظاهرة الإرهاب في شمال شرق نيجيريا، وتتبع مسار هذا التطور عبر مراحل مختلفة، من خلال تحديد أساليب مواجهتها. وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تبنت الدراسة الفرضيات التالية:
- كلما زاد الحرمان في المجتمعات المنقسمة إثنيا ودينيا كلما زادت نسبة الأعمال الإرهابية.
 - كلما تم تبني وسائل القوة الصلبة في مكافحة الإرهاب كلما أدى ذلك إلى زيادة العنف المضاد للجماعات الإرهابية.
 - كلما ارتكزت جهود مكافحة الإرهاب على معالجة الإحتياجات الإنسانية كلما كانت نتائجها فعالة في مكافحة الإرهاب.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث أقسام رئيسية، يعالج فيها القسم الأول نشأة وتطور حركة بوكوحرام، يتطرق فيها إلى تطور أهداف، أساليب ونطاق عمليات بوكوحرام، فيما يركز القسم الثاني على مقاربات الحكومة النيجيرية في مكافحة بوكوحرام، مبرزاً دور المقاربات الصلبة والناعمة، بينما يتطرق القسم الأخير إلى معوقات جهود الحكومة النيجيرية في مكافحة بوكوحرام.

2. نشأة وتطور حركة بوكو حرام:

شهدت المنطقة الشمالية من نيجيريا تطورات غير مسبوقة في تاريخها على إثر تطور أزمة تطبيق الشريعة الإسلامية عام 2000 التي ساهمت في بروز التنظيمات الإرهابية المتمثلة في بوكو حرام والفصائل المنبثقة عنها، والتي أدى تطور نشاطها إلى تقويض الأمن المجتمعي بسبب النزوح الجماعي، وارتفاع عدد ضحايا الإختطاف والأعمال الإرهابية. لقد تخطى نطاق عمليات بوكو حرام المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي وذلك بعد تمكنها من تكييف استراتيجيتها، وتوسيع تحالفاتها مع مصفوفة الحركات الجهادية العالمية، وتطور وأهدافها لاسيما بعد إعلانها "الخلافة" الذي أصبح يحدد نموذج الدولة القائم.

1-2 مرحلة الإنشقاق وبداية التشكل:

عادة ما توصف بوكو حرام بأشكال مختلفة كونها حركة دينية/ طائفية، متطرفة، عنيفة، كما توصف كونها حركة إرهابية. تشكلت الحركة على يد مؤسسها محمد يوسف في 2002، والتي أطلق عليها اسم "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" (Umar, 2013, p.18). نشأت في مدينة مايدغوري شمال شرق نيجيريا، إلا أن السكان المحليين أطلقوا عليها اسم بوكو حرام، وهي كلمة مركبة تعني بلغة الهوسا التعليم الغربي خطيئة أو ممنوع، فكلمة "بوكو" تعني التعليم الغربي و"حرام" تعني ممنوع (Adibe, 2013). ولكن عادة ما يفهم من المصطلح أنها تعني وبشكل أوسع الحضارة الغربية ممنوعة. إنها حركة دينية طائفية متطرفة، تتبع الدين الإسلامي وتتبنى المنهج السلفي الجهادي، تعارض بشدة القوانين الوضعية، وتروج بشكل علني لأيديولوجيتها بتحريم التفاعل مع العالم الغربي باعتباره منافيا للمؤسسة الإسلامية والحكومة في نيجيريا (Okechukwu, 2012).

وفقا لمصادر الأمن النيجيرية، فإن الأصول الحقيقية لجماعة بوكو حرام تعود إلى عام 1995 في ولاية بورنو في مدينة مايدغوري، حين شكل "أبوبكر لوان" جماعة هجرة أهل السنة والجماعة، ويمكن أن توصف هذه المنظمة في سنوات انطلاقها الأولى بأنها حركة إسلامية محافظة غير عنيفة. وأثناء مغادرته باتجاه المملكة العربية السعودية عينت لجنة من الشيوخ محمد يوسف زعيما للحركة. عمد محمد يوسف بعدها إلى حل لجنة الشيوخ وسط مزاعم باستثناء الفساد في أعضائها. منذ ذلك الحين تم إطلاق عدة تسميات على الحركة منها: طالبان نيجيريا، اليوسفية، المهاجرون، والتي أخذت تطلق على نحو متزايد إشارات تنم عن رغبتها في إسقاط الدولة النيجيرية والأيديولوجية العلمانية (كومولي، 2018).

تستوحى حركة بوكو حرام مشروعها من الإشارات التاريخية للإمبراطورية الإسلامية لخلافة سوكتو، بقيادة "دان فوديو" في القرن التاسع عشر، والتي أدخلت الإسلام وأضفت الطابع المؤسسي عليه في شمال نيجيريا، تألفت خلافة سوكتو من الإمارات القائمة على الشريعة بقيادة الأمراء المحليين. واستمرت في الوجود بعد أن جعلتها القوى الاستعمارية البريطانية جزءا لا يتجزأ من الدولة النيجيرية عندما احتلت المنطقة (plambech, 2015).

نشأ في شمال نيجيريا عدد وافر من الجماعات المتطرفة التي حاولت استخدام البعد الديني كعامل تعبئة سياسية ضمن أيديولوجيتها والوصول إلى أهدافها. ضمن هذا الإطار جاءت بوكو حرام كامتداد طبيعي للحركات الدينية السابقة. والقواسم المشتركة بين الشبكات الإسلامية والحركات الإسلامية المتطرفة في شمال نيجيريا كانت دائما قائمة على أصولها المشتركة في الإسلام السني ومنها جماعة بوكو حرام التي تحسب على التيارات السلفية المتطرفة. لذا يمكن رؤية ظهور بوكو حرام في السياق الأوسع للحركات الإسلامية "الراديكالية" المستوحاة من الوهابية والسلفية التي ازدهرت في شمال نيجيريا في الثمانينيات والتسعينيات. وقد تشكلت نتيجة التصدعات التي حدثت داخل هذه الحركات الدينية التي كان جزء منها يتبع النهج الراديكالي كحركة الميتاتسين المتطرفة العنيفة والمعادية للحدثة، والجزء الآخر الذي يعتبر الأكثر تنظيما ويرفض استعمال العنف كحركة إيزالا (Plambech, 2015).

يأتي إنشقاق محمد يوسف عن جماعة "أهل السنة والجماعة" بسبب الخلافات الأيديولوجية فضلا عن الطموحات السياسية والسعي الحثيث لتحقيق مزيد من النفوذ. كان انضمام الأفراد إلى بوكو حرام في بداية نشأتها بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية، الإقتصادية والسياسية الناجمة عن سوء الإدارة والحكم. تبنت الحركة مطالب السكان المحليين المتذمرين في الوقت الذي لم تتمكن فيه التيارات الصوفية التقليدية من استيعاب هذه التوجهات الجديدة المتمثلة في معالجة إخفاقات الدولة وهو ما سمح لمحمد يوسف بانشقاقه على النظام القائم وتشكيل شبكة من الأتباع حول أيديولوجية تتجاوز المقاربة الصوفية التقليدية (كومولي، بوكو حرام التمرد في نيجيريا، 2018).

في الواقع، هذا ما يتوافق وملاحظات Baden بخصوص الحركات الإسلامية في نيجيريا، تشير الفحوص التي أجراها أن تكوين شبكات إسلامية جديدة يعد نهجا صعبا، كما أن تكوين هذه الشبكات الجديدة قد لا يكون في واقع الحال جديدا على الإطلاق، بمعنى أنها تشكلت من دون إجراء عمليات اندماج سابقة، بل إن معظم الشبكات تشكلت نتيجة وجود مصالح متضاربة ومواقف أيديولوجية متعارضة، وذلك نتيجة لاختلافات مع الشبكة الأم التي خرجت من تحت عباؤها.

إن تزايد التطرف والاضطراب في شمال نيجيريا الذي تزامن مع عودة الأعضاء الأصغر سنا في حركة إيزالا من المملكة العربية السعودية إلى شمال نيجيريا في التسعينيات، وحرصهم على نشر الأفكار المكتسبة حديثا التي وجدت معارضة من قبل الجيل السابق من الزعامات الدينية الإسلامية، ورفضهم منح المجال للأصوات الجديدة ضمن الساحة الدينية، لجأت حركة إيزالا إلى إنشاء مجموعة شبابية "سلفية" جديدة، تتبعها بعد ذلك منافسات عنيفة وانقسام متزايد للجماعات الدينية المشتتة المنخرطة في منافسة شديدة لتجنيد الشباب. في هذا السياق، ظهرت مجموعات أكثر راديكالية، إحداها بقيادة زعيم بوكو حرام محمد يوسف، الذي بدأ في صياغة خطابات جديدة تستند إلى المذهب السلفي رافضا حركة إيزالا الأكثر تنظيما. تجدر الإشارة، أن حركة بوكو حرام لم تكن استثناء للحركات الدينية المتطرفة (الإسلامية)، ففي الثمانينيات سبقتها حركة ميتاتسين وحركة "يان" الشيعية في التسعينيات. وما يجمع هذه الحركات الدينية تبنيها لروافد فكرية من خارج السياق النيجيري. فقد عبر أعضاؤها على أيديولوجيات ونماذج مستوحاة من

النموذج الإيراني أو السعودي. لذا فقد اندمجت بوكو حرام مثلها مثل باقي الحركات الدينية بشمال نيجيريا في التأثيرات الأيديولوجية الخارجية وأدوات الاتصال العالمي، إلا أنه ما يميز حركة بوكو حرام عن باقي الحركات الدينية السابقة هو استباقها في استعمال المفرد للعنف.

2-2 مرحلة التحول:

2-2-1 مرحلة التعبئة: (2003-2008)

أجمعت التقارير أن حركة بوكو حرام دخلت في مرحلة السرية بين 2003-2008 على الرغم من وجود بعض الهجمات المتفرقة التي استهدفت قوى الأمن في أجزاء من ولايتي Yobi و Borno. وعلى الرغم من كونها فترة هدوء من حيث الأنشطة المسلحة، غير أنها لم تكن عديمة الفاعلية على صعيد تطوير أيديولوجيتها وتجميع الموارد وحشدها وتعبئتها البشرية. فلدى عودت محمد يوسف من السعودية إلى نيجيريا وبعد تأثره بمشايعها هناك، استأنف الوعظ والإرشاد، وبحلول 2007 كان قد استقطب عددا كبيرا من الأتباع والمؤيدين. شهدت حقبة التعبئة، الحشد والتجنيد استعمال محمد يوسف مزيج من الوعظ والحوافز المادية والاجتماعية. سعى في هذا الإطار إلى توفير نظام إنعاش اجتماعي عبر تأمين برامج تمويل بأحجام صغيرة لمساعدة أتباعه في مباشرة أعمال صغيرة وبسيطة. أدى ذلك إلى تشكيل صورة لمحمد يوسف لا بوصفه مجرد واعظ بل بوصفه ممولا واستمر الحال على هذا النحو إلى غاية 2009 إلى أن وقعت معركة مايدغوري الشهيرة بين حركة بوكو حرام وقوات الأمن النيجيرية (كومولي، بوكو حرام التمرد في نيجيريا، 2018).

استمر محمد يوسف في حشد المناضلين من خلال الوعظ الديني، مع إدراكه بأن العامل الديني يظل مصدرا قويا للهوية الاجتماعية للفرد والجماعة لأنه يضم جوانب رئيسية للبناء الاجتماعي، فهو مجموعة متكاملة من الأفكار فضلا عن كونه نظاما معياريا ورمزيا يعمل على إنشاء دوافع طويلة الأمد للأفراد، بالإضافة إلى صياغة مفاهيم لنظام الوجود. فالإنخراط ضمن مجموعة دينية يشبع حاجة الأفراد إلى الاستقرار، الشعور بالأمن، الانتماء واحترام الذات. في الواقع، يساهم الدين في بناء الهوية الفردية والجماعية من خلال نقل أساطير الأصل المشترك والاختيارات والنزاعات المقدسة، وادعاءات الأسبقية فيما يتعلق بالقيم التي تنشأ من وجهة نظر تقليد معين. وبالتالي، ليس من المستغرب أن تكون الدعوة إلى الدين والهوية الدينية بمثابة عامل مستمر للتعبئة لأعمال الإرهاب والعنف السياسي. إن هذا النوع الجديد من العنف السياسي ينتج أنظمة قيمية، وآليات للشرعية والتبرير، ومفاهيم أخلاق، والنظرة للعالمية، كما يمثل تهديدا مختلفا تماما وربما أكثر فتكا بكثير من التي تطرحها العناصر الإرهابية التقليدية (Agbiboa).

وما يؤكد هذا الطرح نتائج التقرير الذي قام به كل من Anneli Botha و Mahdi Abdeli تحت عنوان *Understanding Boko Haram in Nigeria – Reality and Perceptions*، وهو تقرير يستند على مقابلات أجريت في ديسمبر 2015 مع أفراد يمثلون المجتمع المدني العاملين في المناطق المتضررة من هجمات بوكو حرام، بالإضافة إلى مقابلة 130 مقاتلا سابقا في حركة بوكو حرام من ولايتي "أداماوا" و"بورنو". خلص التقرير إلى أن العاملين ضمن عملية بناء السلام اعتبروا المتغير الديني أول العوامل التي

كانت وراء انجذاب الأفراد بداية من الأيديولوجية التي تقدمها بوكو حرام وانخراطهم فيها، وذلك بنسبة تقدر بـ 82%، في حين اعتبر المقاتلون السابقون لبوكو حرام أن الدين أثر في الأنشطة الداخلية للتنظيم بنسبة 46% (Botha, 2017).

بالإضافة إلى ذلك، لقد كان للعامل الاقتصادي أثره البالغ في انضمام الأفراد إلى حركة بوكو حرام، أشار التقرير المذكور أعلاه، والذي قدمه Anneli Botha و Mahdi Abdeli إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي كان لها دور في انضمام الأفراد إلى بوكو حرام، ومن بين أهم هذه المتغيرات الفقر، البطالة، نقص التعليم. ضمن الإستبيان المقدم صنف التقرير الفقر باعتباره السبب الأبرز الذي يدفع الأفراد للانضمام إلى بوكو حرام وذلك بنسبة 26%، يليه بعد ذلك ضعف المستوى التعليمي بنسبة 20%، لتأتي بعد ذلك نقص فرص العمل بنسبة 16%. ومن بين 119 مشاركاً في الإستبيان من مقاتلي بوكو حرام، لم يكمل 56% المرحلة الثانوية، في حين أن 10% لم يتلقوا أي شكل من أشكال التعليم. ومن بين 44% المتبقية، تمكن 2% فقط من إكمال المرحلة الثانوية، أما نسبة المتحصّلين على التدريب المهني فكانت 29%، ونسبة المتحصّلين على شهادات جامعية كانت أقل من 2%. إن ضعف المستوى التعليمي يحرم الأفراد من تحقيق فرص العمل وتأمين حياة أفضل لسبل العيش (Botha, Understanding Boko Haram in Nigeria – Reality and Perceptions, 2017).

وبسبب قدرة محمد يوسف على حشد الشباب وتعبئتهم كان ينظر إليه على أنه أداة سياسية مفيدة في مدينة مايدغوري على وجه الخصوص، لذلك فقد تقرب منه كلا من حاكم ولاية Yobe و Borno، حيث عين حاكم ولاية Borno "بوجو فوي" وهو عضو بارز ومؤثر في حركة بوكو حرام مفوضاً مسؤولاً عن الشؤون الإسلامية في 2007، وقد يكون هذا المثال على الطريقة التي مارست بها الجماعة نفوذها في السياسة المحلية نتيجة لتنامي شعبيتها، لكن هذه العلاقة بين الدولة وبوكو حرام لم تدم طويلاً، فسرعان ما عجل إخفاق الحكومة في وضع آلية لتطبيق أحكام الشريعة الذي تم تبنيه رسمياً في 2000 إلى استقالة كلا من "بوجو فوي" و "محمد يوسف" من مفوضية الولاية وتخليهما عن منصبيهما السياسي (كومولي، بوكو حرام التمرد في نيجيريا، 2018).

2-2-2 مرحلة التمرد: (2001-2009)

لما شعرت حركة بوكو حرام بأنه تم التلاعب بها ولم يتم تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية الذي تم تبنيه في عام 2000، أعلنت الحركة تمرداً على الدولة، وهو ما أدى إلى إغتيال مؤسسها محمد يوسف خارج نطاق القضاء أثناء احتجاجه في مركز للشرطة في 2009. من أولى تداعيات وفاة محمد يوسف تهميش "جناح الحمايم" للحركة وهيمنة "جناح الصقور" بقيادة أبوبكر شيكاو (Montclos, 2014)، وهو من إثنية الكانوري من ولاية Yobe والذي عمل على تحويل الحركة إلى شبكة سرية مجهزة تجهيزاً جيداً من أجل شن حرب لا تماثلية ضد الدولة. أنشأت الحركة خلايا سرية في Kano المركز الحضري الأكثر اكتظاظاً بالسكان في شمال نيجيريا في مدينة Okine بولاية Kogi، وفي مدينة Kaduna. كما طورت حركة بوكو حرام تكتيكات جديدة أكثر عنفاً بما في ذلك الاغتيالات المستهدفة للشخصيات الحكومية وإطلاق النار من السيارات

واستخدام العبوات الناسفة والهجمات الإنتحارية (Plambech، Bko Haram From Local Grievances، to Violent Insurgency، 2015). ومن أهم النتائج الرئيسية البارزة لوفاة مؤسس الحركة بوكو حرام محمد يوسف أنه لم يعد لدى الحكومة النيجيرية زعيم يمثل حركة بوكو حرام من أجل التفاوض وتحقيق السلم (Montclos، 2014).

نجحت بوكو حرام ضمن هذه المرحلة في إرساء هيكل منتشر وتجديد مجلس شورى بعناصر أصغر سنا وأكثر تطرفا، كما ظهر توجه جديد ضمن نطاق عملياتها خارج الولايات الشمالية الشرقية التقليدية كولاية Borno و Yobi لتمتد نشاطاتها نحو الجنوب، لقد كان استهداف الكنائس في 2010 في مدينة Jos ومكاتب الأمم المتحدة في أبوجا في 2011 أولى إرهابات لبروز نهج جديد وتوسع نطاق عملياتها ليستهدف المجتمعات المسيحية على غرار المجتمعات المسلمة في الشمال. في وقت سابق استهدفت بوكو حرام حصريا قوات الأمن والمسلمين الذين لم يتبعوا أحكام الشريعة، والذي وصفته "بالإنحراف الإفريقي" للممارسات الإسلامية من قبل الإخوان والصوفية وركزت هجماتها على التيجانية التي كانت أكثر انتشارا من القادرية (Montclos M.-A. d., 2014).

في الواقع، يبدو هذا التحول أكثر منطقية بالنسبة لحركة بوكو حرام التي تسعى إلى لفت الانتباه الدولي، وجذب وسائل الإعلام الغربية، لذا كان من المجدي مهاجمة المسيحيين، لإثبات تجاوز النضال المحلي لأهدافها، وبداية التحضير للإدعاء من أنها ضمن حرب عالمية مقدسة. أضف إلى ذلك فإن التظاهر بالدفاع عن المسلمين ضد المسيحيين قد يفتح المجال لحصولها على مساعدات ودعم من التنظيمات الخارجية. بالإضافة إلى إرغام المسلمين في الشمال على الإنحياز الإجباري لنضالاتها وأهدافها.

يسلط التقرير الصادر عن مجلس النواب الأمريكي في 2011 ممثلا في لجنة الأمن الداخلي الضوء على التحديث والتعقيد المتزامنين لبوكو حرام، يؤكد فيه على أن حركة بوكو حرام أصبحت أكثر تطورا وعنفا وتنسيقا. ويكشف التقرير على النقاط التالية:

- حدوث تحول جذري في أهداف بوكو حرام.
- حدوث تطوير متزايد للهجمات.
- تحقيق تطور سريع في آلية الإستهداف وفي مجال تصنيع القنابل.
- تحقيق مزيد من التطوير في أساليب بوكو حرام في مجال الاتصالات، الأمر الذي عده التقرير مؤشرا على أن بوكو حرام أضحت تنظيما شديدا الإختلاف وبعيدا كل البعد عن كونه جماعة محلية مسلحة تخوض معارك ضد الجيش والشرطة في شمال نيجيريا.
- تزايد استخدام الشبكات العنكبوتية ووسائل التواصل الإجتماعي وهي حالة تؤشر إلى تحقيق تطور متنامي وإمكانات تمكن الحركة من تشكيل تهديد (كومولي، بوكو حرام التمرد في نيجيريا، 2018).
- يمكن الإشارة إلى أن خصوصية بوكو حرام لا تعتمد على بعدها المتطرف فقط، ولكن لطبيعة أجندتها الطائفية التي تختلف عن ديناميات النزاعات العنيفة المحلية القائمة على الموارد بين المجموعات الإثنية المختلفة، أو الادعاءات الإثنية للجماعات المتمردة مثل مؤتمر شعب أودوا (OPC)، وحركة تحرير

دلتا النيجر (MEND) والحركة من أجل تفعيل دولة بيافرا ذات السيادة (MASSOB). فهي لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى النفوذ الاقتصادي للنفط للضغط على الحكومة. لذا تبنت بعض تكتيكات الحركات الإرهابية العالمية، وهوما سوف تتبناه في المرحلة اللاحقة من تطورها واعتمادها أسلوب الهجمات الانتحارية، التي لم يسبق لها مثيل في نيجيريا.

2-2-3 تصعيد العنف وإعلان الخلافة: (2011 إلى غاية اليوم)

ضمن هذه المرحلة استطاعت بوكو حرام أن تفرض سيطرتها على جزء كبير من الأراضي في الشمال الشرقي لنيجيريا، وانتهجت أسلوبا جديدا في عملياتها يقوم على الإفراط في العنف، الإختطافات، واستهداف تدمير البنى التحتية كالجسور، الموانئ، وأنظمة الاتصالات الحكومية، ففي شهر ماي 2014 قامت حركة بوكو حرام بتدمير جسر يربط بين ولاية بورنو وولاية أداماوا، كما فجرت جسر الطريق السريع الذي يربط بين نيجيريا والكاميرون خلال هجوم في منطقة "نجالا" المحلية الحكومية، ودمرت جسر آخر خلال هجوم في ولاية يوبي في جويلية 2014. كما أعلن أبو بكر شيكاو مسؤوليته عن الانفجار في ميناء "أبابا" بـ "لاغوس" في يونيو 2014، وهو هجوم في أقصى الجنوب من نيجيريا، الأمر الذي يشير إلى قدرة بوكو حرام للوصول (Nigeria's Interminable Insurgency?, Montclos M.-A., Addressing the Boko Haram Crisis 2014,).

إن هذا النمط والعدد من الهجمات الذي استهدف البنية التحتية تشير إلى أن الحركة طورت نهجا استراتيجيا يدل على عمليات احترافية على عكس ما كانت تقوم به في السابق من هجمات عشوائية تستند أساسا على رد الفعل. وفي شهر أوت 2014، أعلنت حركة بوكو حرام عن قيام ما تسميه "الخلافة" بعد أن سيطرت على منطقة Borno الحكومية المحلية التي تضم ما يقارب ربع مليون شخص، في إشارة إلى أن بوكو حرام اكتسبت ثقة وطموحا عالميا.

على إثر هذه التطورات، أعلن الرئيس السابق "جوناثان جودلاك" حالة الطوارئ في ثلاث ولايات شمالية وخصص ما يقارب 2000 جندي للانضمام إلى قوة المهام المشتركة، كما تم تنظيم مجموعات من المدنيين في هيكل جديد سمي بالقوات المدنية للمهام المشتركة لاستكمال جهود الجنود النيجيريين. أدى نشر قوة المهام المشتركة إلى تشجيع بوكو حرام على إزهاق المزيد من أرواح المدنيين، فضلا عن الهجمات المتزايدة على المدارس ومعلمي المدارس والتلاميذ. وهكذا، فقدت بوكو حرام الدعم المحلي وبدأت في التجنيد الإجباري بينما استمر القمع العسكري. كما أصبح خطف الأجانب جزءا من تكتيكاتهم مما أثار اهتمام وسائل الإعلام والجماعات الإرهابية الأخرى (Plambech, Boko Haram From Local Grievances to Violent Insurgency, 2015).

شهدت هذه المرحلة وضوح الروابط الخارجية مع حركات "الجهاد العالمي"، مع تزايد أنشطتها خارج نطاق الحدود الوطنية، لتشمل الهجمات الدول المجاورة بما في ذلك النيجر، الكاميرون وتشاد التي يعتقد بأنه تم قتل 2000 شخص في "باغا" القريبة من الحدود التشادية، مستغلة الروابط الإثنية والثقافية والدينية مع شمال نيجيريا.

خريطة رقم 11: توضيح انتشار عمليات بوكو حرام للدول المجاورة



Source : (Pitroipa, 2015).

توضح الخريطة أعلاه انتشار عمليات بوكو حرام إلى دول الجوار لتشمل دول حوض بحيرة تشاد وهي: الكاميرون، تشاد والنيجر. لقد أثبتت هذه المناطق الحدودية أنها مثالية لهروب مقاتلي بوكو حرام من قوات الأمن النيجيرية، بالإضافة إلى تجنيد أعضاء جدد بها. لقد أصبح شمال الكاميرون بمثابة قاعدة خلفية لبوكو حرام، وعلى وجه الخصوص منطقة الشمال الأقصى، ليس فقط كونها مسرحا لاختطاف الأجانب بل كونه مسرحا لاشتباكات عديدة، وممرًا لتوريد الأسلحة إلى بوكو حرام، وكانت نقطة التحول الحقيقية بالنسبة للكاميرون مع اختطاف أسرة من الرعايا الفرنسيين والتي تتكون من سبعة أشخاص، وضحت بوكو حرام من خلال شريط فيديو لاحق أن العملية جاءت ردا على التدخل الفرنسي في مالي. أما النيجر فتعتبر صلة الوصل بين نيجيريا ومالي، وهو قوس التمرد الذي يقلق المحللين والعسكريين، وتعد بلدتا "ديفا" و "زيندر" اللتان تعيش فيهما غالبية إثنية الكانوري مكان نشاط ومسرح عمليات بوكو حرام في النيجر. ففي الجنوب الشرقي وصفت بلدة "ديفا" القريبة من ولاية "بورنو" بأنها خط المواجهة في النيجر بالنسبة للتمرد الذي تقوده بوكو حرام، والحدود التي يسهل اختراقها بسهولة تتيح إمكانية تنقل الأشخاص والأسلحة على الرغم من الجهود المبذولة دون حدوث ذلك (كومولي، بوكو حرام التمرد في نيجيريا، 2018). هذه التطورات سمحت للإتحاد الإفريقي في جانفي 2015 بتشكيل فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات لمحاربة بوكو حرام. وفي نفس السنة أعلنت بوكو حرام ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية والذي قبله لاحقا زعيم الجماعة أبو بكر البغدادي.

3. جهود الحكومة النيجيرية في مكافحة بوكو حرام:

يمكن تصنيف جهود الحكومة النيجيرية في إطار سعيها لمواجهة بوكو حرام إلى قسمين، ضمن القسم الأول تبنت الحكومة النيجيرية المقاربة الصلبة والتي تتضمن المواجهة العسكرية التقليدية مع بوكو حرام وتعتبر

محور استراتيجيتها، أما القسم الثاني فيشمل المقاربة الناعمة والتي تهدف إلى إيجاد طريق للمفاوضات مع بوكو حرام من أجل وقف إطلاق النار، إلى جانب تطوير النظام القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب.

1.3 المقاربة الصلبة لمكافحة بوكو حرام:

3-1-1 إنشاء قوات المهام المشتركة:

تبنت الحكومة النيجيرية منذ بداية تمرد حركة بوكو حرام وتحول نشاطها إلى سلوك متطرف يتضمن أعمال إرهابية، النهج الصلب والمقاربة العسكرية القسرية في التعامل معها، معتبرة إياها مقاربة محورية بسبب عدوانية بوكو حرام التي تتجاوز في سلوكها القواعد الراسخة للنزاع المسلح لتحقيق أهدافها. اعتمد الأسلوب القسري للحكومة النيجيرية في مواجهتها لبوكو حرام على: نشر وتعزيز القوات العسكرية بشكل مستمر، الإفراط في استعمال القوة العسكرية، تأسيس قوات مدنية للمهام المشتركة، إعلان حالة الطوارئ في عام 2012 وتمديدها في عام 2013 ضمن الولايات الشمالية الشرقية (بورنو، يوبي، أداماوا)، بالإضافة إلى فرض حظر التجوال (Murtala، 2020).

كان رد الحكومة النيجيرية على تمرد بوكو حرام منذ عام 2010 من خلال نشر قوة المهام المشتركة، والتي تتألف من عناصر الجيش، القوات الجوية، القوات البحرية، خدمات أمن الدولة والشرطة، والتي تم هيكلتها تحت قيادة موحدة، بهدف زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق القوى وتوحيد التصورات، التي تعتبر ضرورية لأي عملية لمكافحة بوكو حرام، والتي أطلق عليها اسم "قوات المهام المشتركة" (Jerome, Lessons From Colombia For Curtailing The Boko Haram Insurgency In Nigeria).

اتسمت العمليات التي قامت بها قوات المهام المشتركة لمكافحة بوكو حرام في الشمال الشرقي بالعنف والإفراط في استعمال القوة (Adedire, 2016)، واعتمدت بشكل كبير على العمليات التي يقودها الجيش من أجل القضاء والقبض على مقاتلي بوكو حرام. في حين مكن هذا النهج بشكل واضح بالضغط على معاقل بوكو حرام في الولايات الشمالية الشرقية لاسيما في ولايات: بورنو، يوبي، أداماوا، وتقليص نطاق نشاطها، لكنه في الوقت نفسه خلف عمليات قتل خارج نطاق القضاء واعتقالات جماعية وترهيب للمدنيين الذين يعاملون كمتعاطفين مع بوكو حرام.

في البداية، استطاعت قوات المهام المشتركة النيجيرية استعادة الأراضي من بوكو حرام إضافة إلى المدن الكبرى التي ساهمت في العودة التدريجية للمدنيين والسلطة الإدارية إلى بعض المناطق المحلية. إلا أن هذه الديناميكية اقتضت أساساً على المناطق الحضرية، حيث لا تزال المناطق الريفية في بعض الحكومات المحلية لولاية بورنو غير آمنة. كما أعطت قوات المهام المشتركة الأولوية لتأمين طرق النقل كما يتضح من خلال إعادة فتح طريق "مايدوجوري-بانكي" في مارس 2018. على الرغم من محاولات قوات المهام المشتركة التركيز على المراكز الحضرية، إلا أن بوكو حرام حافظت على قدراتها واستمرت في شن الهجمات، واستهدفت طرق النقل التي أعيد فتحها (Mahmood, 2018).

لقد شكلت القوات البرية جانباً رئيسياً من الرد العسكري على بوكو حرام، لا سيما في جنوب ووسط بورنو، حيث شهدت عمليتا Deep Punch I و Deep Punch II عدداً من التوغلات في منطقة غابات سامبيسا.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت القوات الجوية في سلسلة من العمليات التي أطلق عليها اسم Ruwan Wuta (وتعني بلغة الهوسا مطر النار)، من أجل تسهيل وتعزيز أداء القوات البرية لاسيما في الحكومات المحلية لـ Marte و Abadam. ويمكن توضيح جهود قوات المهام المشتركة في مكافحة بوكو حرام من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 15: يوضح عمليات قوات المهام المشتركة النيجيرية ضد بوكو حرام

السنة	اسم العملية العسكرية	الشهر	مهام العملية العسكرية
2016	Crackdown	نوفمبر	عمليات تطهير ضد المسلحين (سامبيسا)
	Rescue Final	نوفمبر	عملية إنقاذ رهائن (سامبيسا)
	Karya Gwuiwa	نوفمبر	عملية تطهير ضد الإرهابيين جنوب ولاية بورنو
	Hard Knock	نوفمبر	عملية تطهير ضد الإرهابيين في الحدود الشمالية مع النيجر
	Forest Storm	أكتوبر	غارات جوية (سامبيسا)
2017	Deep Punch	أفريل	عمليات برية بدعم جوي (سامبيسا)
	Chikin Gudu	جويلية	عملية تطهير في منطقة الحكومة المحلية Marte
	Ruwan Wuta	أوت-سبتمبر	غارات جوية في الحكومات المحلية: Marte، Bama، Damboa، Sambisa
	Deep Punch II	أكتوبر	أجتياح بري بدعم جوي (بحيرة تشاد)
	Ruwan Wuta II	أكتوبر	غارات جوية في الحكومات المحلية: Damboa، Sambisa
2018	Ruwan Wuta III	ديسمبر	غارات جوية في الحكومة المحلية Monguno
	Ruwan Wuta IV	فيفري	غارات جوية (بحيرة تشاد)
	Last Hold	ماي	تهدف إلى إعادة النازحين وعودة النشاط الاقتصادي إلى بحيرة تشاد

المصدر: من إعداد الباحث

يشير الجدول أعلاه إلى استمرار النهج العسكري الذي تبنته الحكومة النيجيرية في مواجهتها لبوكو حرام، سواء من خلال استخدام القوات البرية كالعمليات العسكرية التي خاضتها قوات المهام المشتركة في سامبيسا أثناء قيامها بعملية Deep Punch I، أو من خلال استخدام القوات الجوية كالعمليات التي استهدفت الحكومات المحلية: Damboa، Sambisa، Monguno. أو من خلال المزاجعة بين الإجتياح البري والقيام بالغارات الجوية كعملية Deep Punch II التي تم تنفيذها على مستوى بحيرة تشاد. تهدف العمليات

العسكرية الحكومية إلى تحقيق أهداف مختلفة منها: تطهير المناطق من مقاتلي بوكو حرام، إعادة النازحين، تحرير الرهائن، بعث النشاط الاقتصادي في الولايات الشمالية والقضاء على مقاتلي بوكو حرام. ومن أجل تعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة بوكو حرام عملت الحكومة النيجيرية على رفع مستوى القوات النيجيرية وإخضاعها لتدريبات مكافحة الإرهاب، التي تضمنت تدريبات خاصة بحرب الشوارع، المعلومات وإدارة الأزمات، الاتصالات التكتيكية، إدارة العلاقة بين القوات العسكرية والمدنيين، كما زودت الحكومة النيجيرية قواتها بأنظمة مراقبة وأجهزة كشف عن المتفجرات والعربات المصفحة (نبيل، 2015). ولتحقيق نفس الغاية خصصت نيجيريا والتي تعد ثاني أكبر دولة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إنفاقاً على جيشها قدره 2.6 مليار دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 29 في المائة مقارنة بعام 2019 (Trends in World Military, 2020).

3-1-2 القوات المدنية للمهام المشتركة:

تهدف فكرة إنشاء القوات المدنية للمهام المشتركة في نيجيريا إلى تنشيط السكان المحليين وإبراز مشاركتهم في عمليات مكافحة بوكو حرام في المناطق المحلية لاسيما في ولاية بورنو. ضمن هذا السياق يشير كلا من David Galula و Creveld أن الوجه الحقيقي لمكافحة التمرد أو الإرهاب أظهر عدم نجاح الأساليب النظامية في ذلك، ففي الوقت الذي تتبنى فيه الحكومات تطبيق النهج المباشر للتكتيكات العسكرية البحتة، يؤكد فيه النهج غير المباشر على ضرورة إشراك السكان المحليين في القتال، والفكرة الجوهرية تتعلق بالتحالف و الدعم المحلي وأن القوات النظامية المتمثلة في الجيش يفترض أن تكون من بين العديد من الأساليب المنتهجة.

إن النهج الذي صممه David Galula يكون فيه السكان المحليين حجر زاوية لضمان حماية الدولة من الداخل، ويقوم على افتراض أهمية الحصول على الدعم من السكان المحليين من أجل هزيمة أعداد كبيرة من المتمردين أو الإرهابيين. الهدف الأساسي هو تأمين مساهمة ودعم حقيقيين على المستوى المحلي للقوات العسكرية لتحقيق إنجازات طويلة الأمد. من المهم ملاحظة أن قوة العمليات التي يقودها السكان المحليون تكمن في كونها نابعة محلياً، مع فكرة ومبادرة الفعالية الخاصة بالسكان الأصليين. وفقاً لمبدأ عملية مكافحة التمرد يظل الحفاظ على هيمنة القوات العسكرية أمراً حيوياً، مع وجود هدف نهائي محدد لإنتاج مساعدة مفتوحة وقانونية. ومع ذلك، يمكن للسكان المحليين أيضاً إظهار المبادرة المحلية في عملية مكافحة التمرد من خلال تقديم الدعم في المجالات التي تعجز في أدائها القوات النظامية التقليدية (Seun, 2020).

يعتبر جمع المعلومات ميزة أخرى لفكرة مكافحة التمرد و الإرهاب، فهو يعطي الأولوية للحاجة إلى جمع المعلومات الاستخباراتية ومشاركتها مع الهدف النهائي المتمثل في معرفة الخصم. الغرض المحدد هو المساعدة في عملية البحث عن العدو واستهدافه، وجمع المعلومات لا يكون إلا من خلال مجموعة محلية. إن هذا النهج يعتبر نهجاً متعددة الاستخدام وقابل للتطبيق في مجموعة متنوعة من الظروف، ولكنه يتطلب تحالفات مبكرة بين القوات النظامية والسكان المحليين. كما يعتبر هذا النهج ذا قيمة من حيث تسهيل

والجمع بين الأساليب المميزة لمواجهة المتمردين إلى جانب توحيد الهدف وتركيز الجهود. تتيح الفكرة نفسها لجميع الجهات الفاعلة تعديل تصميم العملية باستمرار وفقا للضروريات والظروف السائدة. بالنسبة لكل من Hazelton و Fitzsimmons عادة ما يتأثر التعاون والشراكة والالتحاق بمجموعات مكافحة التمرد المحلية أو مكافحة الإرهابيين بخمسة مخاوف أساسية والتي تشمل: الخوف من الإنقراض، الخوف من الاستيعاب، الخوف من هيمنة مجموعة متمردة عنيفة أخرى، الخوف على سلامة وأمن الأرواح والممتلكات وسط الأنشطة العدوانية والخوف من الوقوع كضحية مرة أخرى. عندما تتشابك هذه المخاوف يكون الناتج النهائي هو التعبئة ضد أعمال الجماعات المتمردة أو الإرهابية العنيفة. وهو ما يجعل مجموعات مكافحة التمرد أو الإرهاب تستخدم استراتيجيات مختلفة، تؤدي العديد من الأدوار التي تتراوح من العمل كقوات قتالية مساعدة إلى شبكات جمع المعلومات (Seun, 2020).

في السياق النيجيري، لقد كان السكان المحليون في الشمال الشرقي لنيجيريا تحت وقع الأعمال الإرهابية لبوكو حرام من جهة، وبين تجاوزات القوات المسلحة النيجيرية في حملتها المعلنة ضد بوكو حرام التي أفرطت في استعمال القوة من أجل إخضاع عناصر واستعادة الأراضي المسيطر عليها من قبل بوكو حرام. لم تكن القوات العسكرية النيجيرية قادرة على التمييز بين الأبرياء والإرهابيين الأمر الذي أدى إلى اعتقالات واغتيالات وانتهاك لحقوق الإنسان. على ضوء ذلك قام الشباب بتسليح أنفسهم بأسلحة تقليدية وقرروا مواجهة بوكو حرام، وهي النواة الأولى لما عرف باسم "Yangora". مع بداية تسجيل بعض النجاحات لعناصر Yangora، بدأت حكومة ولاية بورنو في النظر للحاجة إلى تدريبها وتجهيزها بشكل أفضل، وقامت ولاية بورنو بتدريب 500 عنصرا من عناصر Yangora على كيفية استخدام الأسلحة الخفيفة واعترف بها رسميا، ووضعتها تحت قيادة الجيش. استكمل برنامج توجيه تدريبات أعضاء Yangora تحت قيادة الجيش، وأصبحوا منظمين تنظيما جيدا مع إعطائهم الزي الرسمي مع راتب شهري، ليصل عددهم إلى 1850 شخصا. لتقوم حكومة بورنو بعدها بدمج عناصر Yangora مع قوات المهام المشتركة ليشكل هيكلًا جديدًا أطلق عليه اسم "القوات المدنية للمهام المشتركة" الذي أصبح يضم ما يقارب 25000 عضوا. في هذه المرحلة تم توسيع مهام وأهداف القوات المدنية للمهام المشتركة، من جمع المعلومات الاستخبارية إلى المشاركة في جميع العمليات القتالية تقريبا (Yusuf, 2020).

أصبحت القوات المدنية للمهام المشتركة أداة ضرورية في مكافحة بوكو حرام من خلال معالجتها للفشل الاستخباراتي لفرقة العمل الخاصة ضد الإرهاب، ودورها في جمع المعلومات والكشف عن تحركات وأهداف بوكو حرام لاسيما في بيئة تضاريس المنطقة الشمالية الشرقية. كما ساعدت القوات المدنية للمهام المشتركة في الحفاظ على نقاط التفتيش من خلال التعرف على أعضاء بوكو حرام الذين يحاولون التسلل واجتياز نقاط التفتيش العسكرية لشن هجمات، كما تمكنوا من تحديد الانتحاريين المحتملين (Yusuf, 2020).

بدأت القوات المدنية للمهام المشتركة كمجموعة غير مقاتلة، ومع مرور الوقت تطورت وظائفها تدريجيا، وتم تدريبها وتأهيلها لتتمكن من المشاركة في العمليات القتالية، لتعبر عن جهد تطوعي لمساعدة فرقة العمل الخاصة والمشاركة في تخليص الشمال الشرقي من حركة بوكو حرام التي أرهبت العلاقات المجتمعية. لاحظت

منظمة العفو الدولية بأن القوات المدنية المهام المشتركة أصبحت تمثل طليعة الجيش وشاركت في عمليات عسكرية أدت إلى اجتياح معاقل بوكو حرام والسيطرة عليها. لقد أدت التعبئة الناجحة لمكافحة بوكو حرام في جميع المجتمعات في ولاية بورنو بالتنسيق مع قوات الجيش والقوات المدنية للمهام المشتركة إلى إنشاء روابط الثقة في القوات المدنية للمهام المشتركة، كما أصبح السكان المحليون على قناعة بفعالية مكافحة بوكو حرام.

3-1-3 فرقة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات:

كان من الواضح أن الجهود الوطنية للحكومة النيجيرية غير كافية لمواجهة التهديدات الإرهابية لبوكو حرام العابرة للحدود، لاسيما وأنها كثفت من نشاطها بين جميع دول حوض بحيرة تشاد والتي بلغت ذروتها ما بين عامي 2014-2015. ومن أجل تعزيز فعالية مكافحتها لبوكو حرام انخرطت نيجيريا ضمن ترتيبات للتعاون الإقليمي. لقد كان لتمدد حركة بوكو حرام نتائج إقليمية ودولية هامة، فبينما بدأ نشاطها محليا، تطور مع مرور الوقت على نحو متصاعد لتكتسب خصائص دولية، وكانت القفزة الهائلة التي حققتها في تطوير قدراتها واستراتيجياتها منذ 2011 إضافة إلى تحالفاتها مع مصفوفة الحركات الجهادية العالمية كتنظيم القاعدة، وتبني تكتيكاتها العسكرية كاستخدام الإنتحاريين وأجهزة التفجير المتطورة، وهو ما يشير إلى تأثيرات ودعم "الشبكات الجهادية العالمية"، وضرورة دمج الجهود الوطنية ضمن ترتيبات إقليمية من أجل معالجة التهديدات الإقليمية لبوكو حرام.

إن تسارع عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة وتزايد عدد النازحين وارتباط بوكو حرام بمهربي المخدرات عابرين للحدود لتعزيز تمويل هجماتهم العسكرية، بالإضافة إلى تزايد وتيرة عنف وتعقيدات هجمات بوكو حرام أثار اهتماما دوليا بالغ لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي صنفت حركة بوكو حرام والفصيل المنشق عنها المعروف باسم "الأنصار" كحركتين إرهابيتين باعتبارهما تهديدا للاستقرار المحلي والدولي. إن صلات بوكو حرام بالجماعات "الجهادية العالمية" وتركيزها على اتباع أجندة عابرة للقوميات جعلت مدير الاستخبارات الأمريكية يحذر من أن تفكيك مركزية القاعدة قد أدى إلى ظهور مراكز قوة جديدة فضلا عن زيادة حجم تهديدات شبكات المتطرفين الذين يتقاسمون نفس طريقة التفكير مع ولاءات لجماعات متعددة (Ploch, 2014). كما أن استمرار نيجيريا نشر قواتها العسكرية ضمن ولاياتها الشمالية سيقول من إسهاماتها في قوات حفظ السلام ضمن عمليات السلام الإقليمية بعد أن لعبت تاريخيا دورا قياديا في مثل هذه المبادرات الأمنية، فهي تعتبر ثاني أكبر قوة إفريقية مساهمة في قوات حفظ السلام (أحمد، 2017). كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من حوض بحيرة تشاد والتي تمثل نظاما إقليميا معقدا تشهد ديناميات لعدم الاستقرار. الأمر الذي حفز دول المنطقة بالدفع قدما من أجل تأسيس إطار للتعاون الأمني الإقليمي. حاولت دول حوض بحيرة تشاد في بداية مساعيها لمكافحة بوكو حرام إنشاء مبادرات ثنائية لكنها كانت مساعي بطيئة وحذرة باعتبار أن المشكلة في المقام الأول هي مشكلة نيجيرية داخلية. كان التعاون الإقليمي غير مكتمل بالإضافة إلى ضعف التنسيق عبر الحدود، إضافة إلى تغلب الحساسيات التاريخية والتزاعات الحدودية

لنيجيريا مع الدول الثلاثة المطلة على بحيرة تشاد، الأمر الذي جعلها متحفظة وأقل ميلا للتعاون مدفوعة بعدم الثقة في التدخلات الخارجية على أراضيها (Group, 2020).

تطورت مساعي دول حوض بحيرة تشاد والتي تضم كلا من نيجيريا، تشاد، النيجر، الكاميرون وبنين للتعاون الأمني الإقليمي وشكلت ما يعرف بـ "القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة". وهي قوة عسكرية مشتركة مفوضة من قبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي وبدعم من الشركاء الخارجيين (الاسيما الولايات المتحدة الأمريكية). وفقا لهذا التفويض فإن الهدف من تشكيل القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة إيجاد بيئة آمنة في المناطق المتضررة من أنشطة بوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى، الحد من العنف ضد المدنيين والانتهاكات الأخرى، تسهيل تنفيذ برامج الاستقرار الشاملة، بما في ذلك الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة وعودة النازحين داخليا واللاجئين، تسهيل العمليات الإنسانية وتقديم المساعدة للسكان المتضررين (Casola, 2020).

لقد أجبرت التهديدات الإقليمية غير مسبقة لبوكو حرام مؤسسات مفوضية حوض بحيرة تشاد على تعزيز التعاون الأمني، وإعادة تنشيط القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة التي تم إنشاؤها في الأصل في 1994 بمبادرة سياسية من مفوضية حوض بحيرة تشاد بهدف معالجة الأنشطة الإجرامية عبر الحدود، والتي كانت تشمل كلا من تشاد ونيجيريا، ليتم تمديد تفويض القوات العسكرية في 1998 ليشمل جميع المخاوف الحدودية بين نيجيريا، تشاد والنيجر، ليتم توسيع مهامها وتفويضها لتشمل مهام مكافحة الإرهاب بعد تصاعد التهديدات الأمنية لبوكو حرام (Doukhan, 2020).

في إطار هذا المسعى، جاءت قمة باريس في ماي 2014 والتي جمعت رؤساء دول البنين، الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا، بالإضافة إلى فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة بوكو حرام من خلال فرق حرس الحدود التي يتم تنسيق العمل بينها ومراقبة الحدود، إلى جانب التعاون الإستخباراتي وتبادل المعلومات ذات الصلة. وفي أكتوبر 2014 قررت الدول الأعضاء في مفوضية حوض بحيرة تشاد، تعزيز تعاونهم لمكافحة بوكو حرام من خلال تشكيل القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة والتي تقرر وجوب تفعيلها داخل الحدود الوطنية في نوفمبر 2014 (أحمد، بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية، 2017).

تم تزويد القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة بمبادئ توجيهية والدعم اللوجستي في إطار عملياتها، بالإضافة إلى تحديد هياكل القيادة، التنسيق، التكوين وتحديد عدد القوات (تتألف حاليا من 10000 جندي)، كما تم تقسيم مناطق وقطاعات العمليات، أما قيادة فرقة المهام المشتركة متعددة الجنسيات مقرها بنجامينا (Casola, 2020)، وتم الاتفاق على جعل القيادة دورية بشأن منصب قائد القوات لكن تم رفض هذه الفكرة لاحقا ومنحت نيجيريا سلطات تعيين قائد القوات المتعددة الجنسيات (Group, What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?, 2020). وتوضح الخريطة التالية قطاع العمليات الخاص بكل دولة عضو في القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة.

خريطة رقم 12: توضح توزيع قطاع العمليات على دول حوض بحيرة تشاد لمكافحة بوكو حرام



Source : (Casola, 2020).

تجدر الإشارة إلى أنه تم تقسيم المنطقة لتسهيل العمليات وتجنب مشاكل السيادة التي قد تنشأ بسبب الانتشار الدائم عبر الحدود، بالإضافة إلى طمأننة نيجيريا بأن عمليات الانتشار ستكون محدودة وستعمل كل وحدة من القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة على أراضيها باستثناء العمليات المشتركة واسعة النطاق. وتكلف كل دولة عضو بمسؤولية قطاع على النحو التالي (Doukhan, Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram, 2020):

القطاع الأول: خاص بالكاميرون ومقره مورا.

القطاع الثاني: خاص بتشاد ومقره باغا سولا.

القطاع الثالث: خاص بنيجيريا ومقره باغا.

القطاع الرابع: خاص بالنيجر ومقره ديفا.

كما قررت "قمة باريس" أن تطلب من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة أن يقيما الإطار القانوني المناسب للعمليات العسكرية العابرة للحدود. وفي 29 جانفي 2015 خول الاتحاد الإفريقي من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي بإمكانية نشر القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة والتي تضم 7500 عسكريا لمدة أولية مدتها 12 شهرا يمكن تجديدها وتشمل مهامها (Dadur, 2021):

- القيام بعمليات عسكرية لمنع أنشطة وتوسع بوكو حرام والقضاء عليها.
- تسهيل التنسيق بين الدول المتضررة في القتال ضد بوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية التي تم جمعها من قبل الدول الأعضاء في مفوضية حوض بحيرة تشاد.
- تشجيع وتسهيل إجراء دوريات مشتركة منسقة على حدود الدول المتضررة.
- منع جميع أشكال نقل الأسلحة والذخيرة وأنواع الدعم لبوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى.
- حماية المدنيين المعرضين لتهديد مباشر بما فيها اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني.

- العثور على الأشخاص المختطفين وإطلاق سراحهم.
- تقديم الدعم لإنجاح استراتيجيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين المسرحين في مجتمعاتهم المحلية.
- المساهمة في تحسين التنسيق العسكري-المدني وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، بما في ذلك توفير مرافقين للقوافل الإنسانية عند الطلب.
- دعم الجهود الإقليمية لاعتقال ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- كما حدد الاتحاد الإفريقي مفوضية حوض بحيرة تشاد كقيادة سياسية للقوات متعددة الجنسيات للمهام المشتركة، بسبب الحاجة إلى وجود نقطة اتصال مدنية للاتحاد الإفريقي والمانحين الدوليين الذين كانوا مترددين في التعامل مع المكون العسكري. هدأت هذه الإجراءات من مخاوف نيجيريا خاصة وأنها رشحت مواطني نيجيريا لرئاسة مفوضية حوض بحيرة تشاد. فيما رأى الاتحاد الإفريقي أن الإعتماد على مفوضية حوض بحيرة تشاد من شأنه تعزيز حضور العنصر المدني في الإستجابة للعنف في المنطقة (Group, What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?, 2020).
- تعتمد القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة على دعم العديد من الشركاء الدوليين لإجراء عمليات عسكرية ضد بوكو حرام والجماعات الجهادية المسلحة الأخرى العاملة في المنطقة. يمكن الإشارة إلى أنه ما بين عامي 2016 إلى غاية 2019 لتحقيق هذه الغاية، اجتمعت كلا من فرنسا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة في هيئة التنسيق ومقرها نجامينا (مركز التنسيق والاتصال) لتزويدها بالدعم الفني والمالي والاستراتيجي، قدم الاتحاد الأوروبي من خلال مرفق السلام الإفريقي مليون يورو لدعم القوات متعددة الجنسيات للمهام المشتركة، والتي تغطي بشكل خاص تكاليف أفراد الفرقة والتكاليف التشغيلية واللوجستية (Casola, 2020)، قدمت المملكة المتحدة تمويلا مبكرا قدر بـ 5 مليون جنيه إسترليني، أما المساعدات الفرنسية فتمثلت في تبادل المعلومات والتدريب العسكري والمساعدة اللوجستية والإمدادات، تساعد وحدات عملية برخان (5100 جندي منتشرين في كامل حزام الساحل) القوات متعددة الجنسيات للمهام المشتركة في تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب عبر الحدود، مع تعزيز تنسيق القدرات العسكرية الدولية في المنطقة. إلى جانب الدعم الفني. لعبت فرنسا دورا مهما في تسهيل العلاقات بين نيجيريا والدول الفرنكوفونية المنخرطة في النضال المشترك ضد الجماعات الجهادية المسلحة. أما الولايات المتحدة الأمريكية عملت على نشر طائرات بدون طيار من القواعد الجوية في النيجر والكاميرون، كما ساهمت في تمويل جهود مكافحة الإرهاب التي قامت بها القوات متعددة الجنسيات للمهام المشتركة بين عامي 2015-2017، قدر الحجم الإجمالي للمساعدات الأمريكية حوالي 360 مليون دولار (Casola, 2020).
- ركزت القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة في عامها الأول (2015) على إنشاء قواتها وتحديد طريقة عملها فهي مهمة صعبة نظرا لما تتطلبه من تعاون دبلوماسي ووطني بين الدول الأعضاء. وفي عام 2016 أعلنت حملتها العسكرية المسماة Gama Aiki I والتي تعني بلغة الهوسا "إنهاء العمل"، سجلت القوات متعددة الجنسيات عدة انتصارات متتالية في المعارك ضد بوكو حرام امتدت من جوان 2016 إلى غاية

نوفمبر 2016، تضمنت العملية العسكرية تعاوناً متزامناً في جميع القطاعات الأربعة، تم الإعلان عن نجاح العملية مع إطلاق سراح رهائن، وتحرير بعض المناطق التي كانت تسيطر عليها بوكو حرام التي تلقت خسائر على مستوى الأسلحة، بالإضافة إلى تعرضها لموجة من الإنشقاكات عبر صفوفها. تمكنت كتيبة "باغا سولا" المتمركزة في غرب تشاد في أوائل نوفمبر 2016 من القبض على 240 مقاتل من بوكو حرام، أما عن نتائج العمليات في القطاع الثاني المتمركزة في "مورا" بالكاميرون فقد أدت إلى تحييد العديد من مقاتلي بوكو حرام، وأفرجت القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة عن الرهائن ودمرت معسكرات تدريب بوكو حرام مع ضبط العديد من أسلحتها (Doukhan, MNJTF against Boko Haram, 2020).

استمرت القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة في عملياتها فأطلقت عام 2017 حملة عسكرية ثانية تحت اسم *Gama Aiki II*، لتتبعها بحملة عسكرية ثالثة في 2018 تحت اسم *Amni Faka* والتي تعني السلام بجميع التكاليف، تمت تغطية جزء من تكلفتها من المدفوعات النيجيرية. تمكنت العمليتين الأخيرتين من إضعاف بوكو حرام، مما قلل من قدرتها على السيطرة على الأراضي أو مهاجمة دول حوض بحيرة تشاد ومنشأتها العسكرية. ووصف الضباط المشاركون في العمليات لـ *International Crisis Group* أن هناك مكاسب تم تحقيقها بفضل العمليات العسكرية منها: طرد الإرهابيين من معاقلهم، تحرير المختطفين وتأمين المناطق الحدودية، ترسيخ مبدأ التعاون عبر الحدود الذي اعتبره الضباط المشاركون مساهمة كبيرة في جهودهم لمكافحة الإرهابيين، إلا أنهم أشاروا في نفس الوقت إلى أن العديد من الإنجازات لم تدم طويلاً بحيث أنهم لم يتمكنوا من الحفاظ على كل المكاسب الميدانية (Group, What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?, 2020).

يبدو أن المنظمات الإرهابية (بوكو حرام والدولة الإسلامية لغرب إفريقيا) استطاعت أن تجمع نفسها من جديد وتهاجم مقر قاعدة القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة في "باغا" عام 2018 مما اضطرها إلى تغيير مقرها إلى بورنو، قامت على إثرها القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة بالقيام بعملية عسكرية المسماة *Yancin Tafki* والتي تعني بلغة الهوسا الحرية الدائمة محاولة معالجة عيوب العمليات السابقة. أعلنت تشاد مع بداية 2020 انسحابها من العملية، كان الدافع وراء ذلك الحاجة إلى إعادة انتشار الوحدات التشادية على بحيرة تشاد، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف العملية العسكرية، فهي لم تكن راضية بالدعم الذي تلقت قواتها من طرف نيجيريا والذي اعتبرته دعماً ضعيفاً مقارنة بزيادة وتيرة الهجمات الإرهابية (Group, What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?, 2020).

2-3 المقاربة الناعمة لمكافحة بوكو حرام:

1-2-3 المفاوضات:

أدركت الحكومة النيجيرية أن الإفراط في استعمال القوة ضد الفصائل الإرهابية لبوكو حرام لن يؤدي إلى تحقيق نصر عسكري شامل، هذا المأزق بالتحديد كان سبباً في وجوب الدخول في حوار كجزء من مجموعة شاملة من الخيارات الناعمة. لكن يبدو أن خيارات التفاوض ستكون معقدة، لاسيما أن بوكو حرام غير

متجانسة من حيث وجهات نظر أعضائها، أضف إلى ذلك انقسامها إلى فصيلين رئيسيين أحدهما بقيادة أبو بكر شيكاو والآخر بقيادة البرناوي الذي يحمل لقب أمير ولاية غرب إفريقيا الإسلامية (Olojo, 2019). ما ميز المسار التفاوضي الذي جمع كلا من الحكومة الفيدرالية النيجيرية وحركة بوكو حرام أن الديناميات التفاوضية المباشرة أو غير مباشرة عرفت نسقا تصاعديا في تحديد المطالب منذ 2011 إلى غاية 2013. كما تضمن هذا المسار التفاوضي نوعين من المبادرات، فالأولى مبادرات محلية نيجيرية تهدف إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين. والنوع الثاني من المبادرات كانت بوساطة دولية هدفت إلى تسوية شاملة للنزاع. في كل الأحوال فشلت كل المساعي المحلية والدولية لبدء الحوار بين الجانبين.

لقد كان للإنسحاب المتكرر لبوكو حرام من المفاوضات لعدم تلبية شروطها التي تغيرت بدورها أكثر من مرة سببا في فشل المفاوضات، وهذا يفسر على أن بوكو حرام تفضل توظيف استعمال القوة في مواجهة الدولة النيجيرية عوضا عن تقديم تنازلات أثناء الحوار، فالعمليات الإرهابية لبوكو حرام تتطابق بشكل متناغم مع استراتيجيتها أثناء الحوار. والتي تهدف إلى تأجيل الحوار ومد أجل النزاع القائم لأطول فترة ممكنة، وذلك من أجل تمكين الحركة من فرض سيطرتها على مناطق جديدة في الشمال. الأمر الذي يعزز موقفها في أية مفاوضات مستقبلية حول تسوية شاملة ونهائية للنزاع.

من جانب آخر، كان لتصنيف بوكو حرام كمنظمة إرهابية أثره المباشرة في استراتيجيتها، وهو ما جعل النزاع أقرب إلى المعادلة الصفيرية بين الطرفين. وعقد من وجود تسوية سريعة للنزاع. فمن جهة يأتي تصنيف بوكو حرام كحركة إرهابية تصنيفا متأخرا وذلك بعد تلقيها الدعم المادي والتسليح الكافيين في مواجهة عناصر الشرطة والجيش النيجيريين، ومن جهة ثانية فإن تدخل الأطراف الدولية من أجل تقديم وساطات بين الطرفين تسبب في منح المزيد من القوة للمواقف الداخلية لبوكو حرام. كما يظهر التسلسل الزمني للمفاوضات والفشل المستمر لكل جولاتها أن الحكومة النيجيرية لم تتعامل بشكل منظم مع حركة بوكو حرام وأن استراتيجيتها الأمنية غير الفعالة لم تكن لتتطابق واستراتيجيتها أثناء المفاوضات. يبدو أن فكرة الحوار لم تكن ضمن الإستراتيجيات الأولية للحكومة النيجيرية اعتقادا منها أن بوكو حرام في موقف دفاعي وبالتالي فإن هذا التصور شكل إدراكا بإمكانية تحقيق انتصار عسكري وشيك بانتظار الضربة الحاسمة الأخيرة (Olojo, 2019).

إلى جانب ذلك، فإن تصلب مواقف الحكومة الفيدرالية مع محاولة الحفاظ على أعلى سقف من المكاسب على حساب الطرف الآخر لاسيما في الجولات الأولى والثانية والثالثة كانت سببا في انهيار المحادثات غير الرسمية، ففي الوقت الذي كانت فيه مطالب بوكو حرام منحصرة فقط بالحركة وعناصرها دون وجود طموحات سياسية للعب دور في الساحة السياسية لنيجيريا كشرط أولية للدخول في المفاوضات المباشرة وهي: أن تتوقف الحكومة الفيدرالية النيجيرية على القبض على عناصر بوكو حرام، تعويض أسر العناصر المنتمية إلى الحركة التي قتلت على يد قوات الأمن النيجيري، تقديم عناصر الشرطة التي تسببت في مقتل محمد يوسف إلى المحاكمة، سعت الحكومة النيجيرية إلى مواصلة القبض على مزيد من عناصر حركة بوكو حرام. ضمن المحاولة الثانية من المحادثات غير المباشرة بين الحكومة الفيدرالية النيجيرية وحركة بوكو حرام.

حرام كانت في مارس 2012 بوساطة من رئيس المجلس الأعلى النيجيري للشريعة "إبراهيم داتي أحمد"، فشلت هذه المفاوضات بسبب تمسك الحكومة الفيدرالية بملاحقة عناصر بوكو حرام، ومحاولاتها اجبار الحركة على تسليم أسلحتها وهو ما اعتبرته الحركة أمرا مستحيلا. أما المحاولة الثالثة فكانت في جوان 2012، بدأت هذه المباحثات غير الرسمية بوساطة الشيخ داهيرو عثمان باوشي أشارت التقارير أن سبب فشلها كان بسبب تعنت الحكومة النيجيرية من جهة وحركة بوكو حرام من جهة ثانية (شكري، بوكو حرام: السلفية الجهادية في إفريقيا، 2015).

هدفت مساعي المفاوضات الحكومية النيجيرية السابقة إلى وقف إطلاق النار وإيجاد أشكال مختلفة غير محددة من العفو من أجل تحفيز وتحقيق صفقة أخرى على مستوى عال يشمل التوقيع على سلام شامل مع حركة بوكو حرام، بالإضافة إلى تشجيع الانشقاقات داخلها. كما افتقرت المحاولات إلى مستوى الجهد الموثوق به، مع إعلان النجاح السابق لأوانه من طرف الحكومة النيجيرية الذي يضعها في موقف محرج بسبب إعلان بوكو حرام ورفضه أي شكل من أشكال العفو وإنهاء النزاع مما أثر سلبا على مصداقيتها (Felbab-Brown, 2018).

جرت المحاولة الرابعة من خلال محادثات سرية بوساطة المملكة العربية السعودية وذلك بطلب من بوكو حرام، وجاء في التقرير الصادر عن **International Crisis Group** أن الحركة أصدرت تصريحاً يفيد بوقف المحادثات جراء إلقاء القبض على أحد زعماء الحركة وهو أبو الدرداء من قبل الحكومة الفيدرالية النيجيرية. تلتها محادثات في ساحل العاج في ماي 2013 قاد خلالها عشرة أعضاء من حركة بوكو حرام بعقد محادثات مع ممثلي الحكومة النيجيرية انتهت المحادثات باعتراف الحكومة بالتوصل إلى وقف اتفاق النار بينما أعلن زعيم الحركة أبو بكر شيكاو في وقت لاحق رفض الاتفاق الذي تم التوصل إليه (شكري، بوكو حرام: السلفية الجهادية في إفريقيا، 2015).

استؤنفت المحادثات مرة أخرى في 2014 على خلفية خطف بوكو حرام لـ 200 تلميذة والتي عرفت بقضية شيبوك. نجحت من خلالها بوكو حرام في فرض محادثات بعد تصنيف الحركة كمنظمة إرهابية محليا ودوليا. كانت مطالبها متمركزة على ما أسمته تسوية شاملة للأزمة. 133 وما يثير التساؤلات مباشرة الوساطة أثناء هذه المحادثات من قبل كلا دولة تشاد والمملكة العربية السعودية في نفس التوقيت. لم تنجح هذه المفاوضات في وضع جدول زمني يلزم الحركة بتحرير الرهائن، كما أعلن زعيم الحركة أبو بكر شيكاو عن فشل المفاوضات مع تهديده المفاوض باسم الحركة بالقتل (شكري، بوكو حرام: السلفية الجهادية في إفريقيا، 2015).

ما يميز هذه الجولات من المفاوضات تطور سلوك بوكو حرام وذلك بالنظر إلى وتيرة العنف والعمليات الإرهابية التي تقوم بها وتوقيت الحوار. فعادة ما تشير الدراسات إلى عشوائية عمليات الحركات الإرهابية الإسلامية، في الواقع، أثبتت بوكو حرام أن هناك جيلا جديدا من الجماعات الإرهابية التي استطاعت الربط بين وتيرة عملياتها الإرهابية واستراتيجيتها التفاوضية. وعلى سبيل المثال: شهدت الفترة بعد الجولة الأولى من المفاوضات بقاء عدد العمليات الإرهابية عند نفس المستوى تقريبا (10 عمليات إرهابية) وانخفاض طفيف

في الخسائر البشرية (أقل أو يساوي من 25 قتيل يوميا)، يرجح أن الحركة لجأت إلى القيام بعمليات بدائية ذات خسائر بشرية محدودة وأبقت من ناحية أخرى على كثافة تواجدها. أما الفترة الممتدة من أوت إلى غاية مارس 2012 لم تكن هناك أي جولات من المفاوضات شهدت هذه الفترة زيادة في العمليات الإرهابية مع زيادة في الخسائر. كما أن مؤشر مستوى العمليات بشكل أنواعها انخفض قبيل الجولة الثانية من المفاوضات 2012 (أقل من 70 عملية إرهابية) مع انخفاض في مستوى الخسائر البشرية، ويمكن تفسير الزيادة في عدد الخسائر البشرية مقارنة بمفاوضات 2011 (غير المعلن عنها) هو اعتماد الحركة على العمليات النوعية. ومنه يمكن الإستنتاج بأن بوكو حرام وظفت العمليات الإرهابية في الجولة الثانية من المفاوضات توظيفا استراتيجيا بهدف تقوية مواقف الحركة (شكري، بوكوحرام: السلفية الجهادية في إفريقيا، 2015).

بالمقابل شهدت عمليات بوكوحرام تراجعا في شن العمليات الإرهابية قبيل بدء الجولة السابعة من المفاوضات (أقل من 15 عملية إرهابية)، مع بقاء عدد الخسائر البشرية على نفس وتيرتها. يبدو أن هذه المفاوضات كانت جادة من الطرفين، حيث أن كلاهما أبدى مرونة أثناء المفاوضات، وهو ما يثير تساؤلات حول أسباب انهيار المفاوضات، والذي أدى إلى ارتفاع أسي غير مسبوق في مستوى النزاع، وهو ما يشير إلى تحول النزاع إلى لعبة صفرية مع توقف المفاوضات نهائيا بين الطرفين وزيادة حصيلة الخسائر من الجانبين.

2-2-3 التشريعات المتعلقة بالإرهاب:

يعد الإرهاب ظاهرة دائمة التطور وشديدة التعقيد ويشكل موضوعا مركزيا للنقاش على مستوى الحكومات الوطنية أو على المستوى الدولي، تسعى من خلاله الحكومات إلى إيجاد تشريعات قانونية تواكب تطور أدوات الظاهرة الإرهابية ومظاهرها من أجل الوقاية منها ومكافحتها.

في السياق النيجيري ومع بداية ظهور بوكو حرام، لم يكن النظام القانوني لنيجيريا يحتوي على تشريعات مصممة خصيصا لمكافحة الإرهاب. لكن تزايد الهجمات والخسائر المادية والأرواح البشرية التي ارتكبتها بوكو حرام منذ 2009، حثت الدولة على سن أول تشريع لمكافحة الإرهاب بعنوان قانون الوقاية من الإرهاب لعام 2011، وقعه الرئيس جوناثان جودلاك في 3 جوان 2011، ليتم تعديله لاحقا في 2013. كان الهدف الأساسي من هذا التشريع تجريم الإرهاب وردعه في نيجيريا. يتضمن مقتطف من المذكرة التفسيرية للقانون ما يلي: "هذا القانون الذي تم تعديله بموجب قانون الوقاية من الإرهاب المعدل لعام 2013 ينص على تدابير للوقاية، حظر، مكافحة أعمال الإرهاب وتمويله في نيجيريا، كما ينص على العقوبات المخالفة على أي من أحكامه". تكمن الابتكارات المهمة في قانون الوقاية من الإرهاب لعام 2013 في مسألتين رئيسيتين وهي إضافة "تمويل الإرهاب" و "الأعمال الإرهابية خارج الحدود الإقليمية" إلى الإطار التشريعي لمكافحة الإرهاب.

سعت نيجيريا كغيرها من الدول إلى وضع تعريف للإرهاب ضمن نظامها القانوني، تجدر الإشارة إلى أن قانون الوقاية من الإرهاب تجنب بعناية تعريف الإرهاب واستعمل مفهوما بديلا وهو الأعمال الإرهابية والتي حددها القسم 1 الفقرة (3) على أنه كل فعل يتم عن عمد مع سبق الإصرار عليه والذي قد يضر أو يضر بشكل خطير بدولة أو منظمة دولية أو ويهدف إلى إجبار حكومة أو منظمة دولية بشكل غير ملائم على أداء أو الامتناع عن القيام بأي فعل. كما انه يندرج تحت فئة الأعمال الإرهابية كل فعل يؤدي إلى زعزعة

الاستقرار أو تدمير البنية السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الأساسية للدولة أو منظمة دولية عن طريق التهريب أو الإكراه. كما أنه يرقى إلى مرتبة العمل الإرهابي كل عمل يتسبب في هجوم على حياة شخص من المحتمل أن يؤدي إلى أذى جسدي خطير أو وفاته. ويستثنى القانون الإضرابات والمظاهرات بشرط ألا يكون الغرض منها إحداث أي ضرر مباشر إليها في الأقسام الفرعية لهذا القانون. كما يشير الضرر المشار إليه في هذا القانون تخويف السكان بشكل خطير، والتأثير على حكومة أو منظمة دولية عن طريق الإكراه أو التخويف (dankofa, Nature of (Terrorism and Anti-Terrorism laws in Nigeria, 2016).

وبموجب قانون الوقاية من الإرهابية في صيغته المعدلة لعام 2013 تم إدراج كل من الأعمال التالية بمثابة جرائم إرهاب وهي: القتل العمدى، الاختطاف وغيرها من الهجمات على شخص أو حرية شخص يتمتع بالحماية الدولية، الاجتماعات الإرهابية، إيواء أو إعاقا القبض على إرهابي، توفير التدريب والتوجيه لجماعة إرهابية أو إرهابي، إخفاء معلومات عن أعمال إرهابية، تزويد إرهابي بأجهزة، تجنيد أشخاص ليكونوا أعضاء في مجموعات إرهابية أو المشاركة في أعمال إرهابية، التحريض أو الترويج أو الاستدراج للممتلكات لارتكاب أعمال إرهابي، توفير التسهيلات لدعم الأعمال الإرهابية، تمويل الإرهاب، المساعدة والتحريض على الأعمال الإرهابية (Bappah, 2019).

إن القانون المتعلق بالوقاية من الإرهاب في نيجيريا لا يعالج فقط الوقاية من الإرهاب وحظره، بل ينص أيضا على إمكانية تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تتناول على وجه التحديد الوقاية من الإرهاب وتمويله. من المجالات المثيرة للاهتمام في القانون العقوبة المفروضة على الأشخاص الذين تدينهم المحكمة بالضلوع في أعمال إرهابية. تتراوح العقوبات من الحبس إلى مصادرة الأموال أو الممتلكات في سياق الأنشطة الإرهابية. من حيث الجوهر، يمكن المجادلة بأن القانون يحتوي أساسا على المتطلبات الأساسية لما يستلزمه القانون كما هو منصوص عليه من قبل سلطة التشريع المطلوبة في نيجيريا وهي الجمعية الوطنية والتي تفرض عقوبات في حالة انتهاكها (Ike, 2018).

تتمثل أحد التحسينات الرئيسية في قانون الوقاية من الإرهاب لعام 2013، الإطار الموسع الذي يغطي تمويل الإرهاب إدراكا للأهمية التي يمكن أن يجلبها تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، فالمادة 10 من قانون الوقاية من الإرهاب لعام 2013 والتي تحل محل المادة 10 للقانون عام 2011 تنص على أن: "أي شخص، أو هيئة اعتبارية، بأي شكل من الأشكال، مباشرة أو غير مباشرة يقدم على/ أو يطلب جمع الأموال بقصد استخدامها بالكامل أو جزئيا لتمويل إرهابي أو منظمة إرهابية، أو يرتكب جريمة في انتهاك لتشريع محدد في الجدول الزمني لهذا القانون، أو يفعل أي فعل آخر يهدف إلى التسبب في وفاة أو إصابة جسدية خطيرة لمدني أو أي شخص آخر لا يمارس نشاط المشاركة في الأعمال العدائية في حالة نزاع مسلح، عندما يكون الغرض من هذا العمل، بطبيعته أو سياقه، هو تخويف مجموعة من الناس أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه، يرتكب جريمة بموجب هذا القانون ويكون عرضة للسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وفي حالة الشخص الاعتباري، يتعرض إلى غرامة لا تقل عن 100.000.000 نيرة، مع تصفية الهيئة وحظر إعادة تشكيلها أو دمجها تحت أي شكل من الأشكال (Adegbite, 2020).

توفر الأحكام المذكورة أعلاه للأجهزة الأمنية ذات الصلة صلاحيات أقوى وأوسع للتحقيق في الحالات المشتبه فيها لتمويل الإرهاب. الفكرة الأساسية من هذه المادة، أنه بمجرد إثبات أن الأموال المشبوهة تشكل جزءاً من سلسلة معاملات مرتبطة بالإرهاب أو المنظمات الإرهابية، فإن مسألة ما إذا كانت قد استخدمت بشكل مباشر في عمل إرهابي معين لن تكون ذات أهمية. في حالات معينة، قد يختار الإرهابيون وسائل غير مباشرة لتمويل أنشطتهم. قد تلجأ المنظمات الإرهابية بقصد إخفاء تدفق أموالها للانخراط في أنشطة تجارية (Adegbite, In Defence of the Homeland: Unclogging the Legal Regime Governing Counterterrorism in Nigeria through Paradigms from the United States, (2020).

4- معوقات جهود الحكومة النيجيرية في مكافحة بوكو حرام:

1-4 معوقات المقاربة الصلبة في مكافحة بوكو حرام:

بالرغم من النجاحات الجزئية التي حققتها المقاربة الصلبة للحكومة النيجيرية في مواجهة بوكو حرام، لاسيما تحرير الرهائن، استعادة الأراضي، إلا أنه في الحقيقة واجهت قوات المهام المشتركة، بالإضافة إلى القوات المدنية المشتركة والقوات متعددة الجنسيات مجموعة من المعوقات التي ساهمت في تحجيم إنجازات الجهود النيجيرية في القضاء الشامل على بوكو حرام ونجاح عملياتها، ويمكن تلخيصها في التالية:

- المعوقات التكتيكية: يتطلب مواجهة الإرهاب واحتوائه نهجاً مختلفاً عند مقارنته بالحرب التقليدية التي تسمح للأطراف المعنية تحديد بعضها البعض والقتال داخل منطقة معينة واتباع قواعد الاشتباك العسكري. أثناء العمليات العسكرية ضد بوكو حرام عادة ما تكون خطوط القتال المباشرة غير واضحة المعالم بالإضافة إلى العدو. لقد أجبر التحول المستمر في نهج بوكو حرام الحكومة النيجيرية على إعادة التكيف، فعلى الرغم من فقدان بوكو حرام معظم الأراضي التي كانت تحت سيطرتها بسبب الهجوم المباشر والتنظيم العسكري المتفوق من جانب الحكومة، إلا أنها استطاعت التكيف وتبنت أساليب جديدة جعل من الصعب احتواءها، وفي حالات كثيرة استطاعت بوكو حرام اختراق النسيج الأمني للقوات النيجيرية.

- قصور استراتيجية كسب القلوب والعقول: إن النهج القسري لمواجهة بوكو حرام والإفراط في استعمال القوة ساهم في زيادة العنف المضاد من قبل بوكو حرام، بالإضافة إلى فقدان الجيش للحاضنة الشعبية التي تعمل على تسهيل مهامه لاسيما داخل الحكومات المحلية. إلى جانب تدني مستويات الثقة في المؤسسات الأمنية وذلك بسبب التجاوزات الإنسانية التي كان يرتكبها أفراد قوات المهام المشتركة. على سبيل المثال: بناء على تحقيقاتها الخاصة أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً في 15 أكتوبر 2013، كشفت من خلاله عن مقتل أكثر من 950 شخصاً في الحجز العسكري في الأشهر الستة الأولى من عام 2013 (Campbell, 2014).

- عدم قدرة الشرطة النيجيرية على جمع المعلومات وإجراء تحقيقات الطب الشرعي: حسب منظمة العفو الدولية، فإن معظم مراكز الشرطة لا توثق عملها، ولا توجد قاعدة بيانات لبصمات الأصابع، كما أنه لا يوجد تحقيق منهجي للطب الشرعي، لذلك فإن الشرطة النيجيرية تلجأ عادة للإعتماد على الإقرارات والتي تشكل 60% من جميع الملاحقات القضائية. يبدو غالباً أن مثل هذه الإقرارات تحت التعذيب. تشير الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية إلى أن أفراد الشرطة والجيش يستخدمون بشكل روتيني أسلوب

التعذيب وغيره من المعاملة السيئة لانتزاع المعلومات و"الاعترافات" ومعاقبة المعتقلين وإنهاكهم بما يتعارض مع القانون الوطني والدولي (stop torture, 2014).

- تضارب التصورات حول التهديدات (إقليمية/محلية) وعدم الثقة بين الأطراف: ففي الوقت الذي تنظر فيه كل من الكامبيرون والنيجر وتشاد إلى التهديدات على أنها أضرارا جانبية لمشكلة تنبع أساسا من عدم كفاءة نيجيريا، تعتبر نيجيريا أن انتقال الأعمال الإرهابية إلى الدول المجاورة مؤشر إلى وجود تواطؤ بين قوات الأمن وموظفي الجمارك لدى هذه الدول. وهي اتهامات متبادلة بين الأطراف تضعف قدرات الإستجابة، كما تعمل على زيادة مؤشر عدم الثقة بين الأطراف، باعتبار أن الوحدات المكونة للقوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة من ثقافات وعقائد عسكرية مختلفة، وتستخدم معدات غير متوافقة (لاسيما معدات الاتصالات).

- مكافحة عدو مشترك بأهداف مختلفة ومتغيرة: أدت الأهداف المتباينة إلى تعقيد الاستجابة متعددة الأطراف، حيث يسعى الضباط من كل دولة إلى تحقيق أهداف مختلفة من وراء عمليات العسكرية، ففي الوقت الذي تسعى فيه نيجيريا إلى مجابهة تمرد شامل يسيطر على أجزاء كبيرة من الشمال الشرقي لنيجيريا، تعاملت الكامبيرون في الغالب مع تهديد عابر للحدود، حتى لو تضمن ذلك في بعض الأحيان صد هجمات مخططة ومجهزة جيدا على حدودها، من جانبها ركزت تشاد على المناوشات الدورية على مستوى البحيرة وحماية طرق الإمداد عبر الكامبيرون. أما النيجر، نفذت عمليات احتواء في الغالب على طول حدودها، وأحيانا عمليات أكبر لمكافحة التمرد داخل نيجيريا (Campbell, (Evaluation of Multinational Effort Against Boko Haram, 2020. وبالتالي فإن السمة المتفرقة للعمليات العسكرية التي نفذتها القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة منعت من تأمين الأراضي المسيطر عليها بشكل كلي من قبل بوكو حرام وتطوير مقاربة وقاية على مستوى المجتمعات المحلية (Azzarone).

- ضعف التنسيق وتبادل المعلومات: نادرا ما تشارك الحكومات الوطنية والقيادات العسكرية الخطط العملياتية مع القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة مما أعاق التخطيط المشترك وحماية المدنيين. على الرغم من وجود وحدة دمج استخباراتية إقليمية، ممولة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا، إلا أن تبادل المعلومات الاستخباراتية بين مكونات القوات المتعددة الجنسيات يعد ضعيفا، والهجمات الإرهابية التي شنتها بوكو حرام في 2015 على مدينة "باغا" والتي خلفت 2000 قتيل دليل على ضعف التنسيق وتبادل المعلومات.

- مشكلة التمويل: أعاققت القيود المالية تفعيل دور القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة، نظرا للتكاليف المالية الباهظة للموارد البشرية والمادية الموضوعة لمكافحة بوكو حرام من جهة، ومن جهة أخرى واجهت القوات متعددة الجنسيات مشكلة تمويل فورية منذ تأسيسها حيث تعثرت الإلتزامات الموعودة بسبب البيروقراطية التي أدت إلى تأخر تلبية احتياجاتها اللوجستية التي تغطي بشكل أساسي متطلبات النقل البري والجوي، تأمين الاتصالات والاستخبارات، المراقبة والإستطلاع، إلى جانب تجهيز مقر القيادة والمعسكرات في القطاعات الأربعة. لقد اعترفت الدول الأوروبية بأنها لم تقدم سوى القليل من الدعم المالي

منذ 2015 إلى غاية 2017 بسبب ما اعتبرته أوجه قصور وإخفاقات القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة، الأمر الذي أدى إلى وجود توترات بين المانحين والإتحاد الإفريقي ودول حوض بحيرة تشاد طويلة أكثر من خمسة سنوات من عمل القوات المتعددة الجنسيات. كذلك، فإن تأخر التمويل الذي قدمه الإتحاد الأوروبي عام 2015 والذي قدر بـ 55 مليون يورو، والذي لم ينفق بشكل كلي إلى غاية 2017، إلا أن الخلافات بين الإتحاد الإفريقي ودول حوض بحيرة تشاد حول المعدات الأساسية التي يجب اقتناؤها أعاقَت إنفاق المخصصات المالية. في كثير من الحالات طلبت دول حوض بحيرة تشاد استخدام أنظمة المشتريات الخاصة بها واعتضت على أن يكون الإتحاد الإفريقي قناة للتمويل. ضف إلى ذلك فإن مسؤولي الاتحادين الأوروبي والإفريقي يعتقدون أن استخدام هياكل المشتريات الوطنية من شأنه أن يضعف ويقلل من قيمة المبادرة الإقليمية. كما أنهم يخشون من استخدام الحكومات الوطنية لدول حوض بحيرة تشاد الموارد المالية من أجل تعزيز جيوشها الوطنية على حساب التعاون الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى إضعاف قوة قيادة القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة. في هذا الصدد عانت القوات المدنية للمهام المشتركة من مشاكل ضعف التمويل وسوء التنسيق الاستخباري والفساد. بالإضافة إلى أنها أصبحت أداة في أيدي الحكام التقليديين، وخاصة في بعض المجتمعات الريفية في الشمال الشرقي من نيجيريا، كما تم استخدام بعض أعضائها من قبل السياسيين لإثارة الإضرابات وتزوير نتائج الانتخابات. إن استمرار اعتماد الحكومة النيجيرية على القوات المدنية للمهام المشتركة يطرح العديد من التساؤلات حول تأثير استمرار وجودها وأهميتها على العجز المتفاحم للقوات العسكرية في تأمين المنطقة الشمالية الشرقية (Bamidele, 2020).

- مرونة بوكو حرام: أثبتت بوكو حرام قدرة على إعادة تجميع قواتها وذلك من خلال استهداف قاعدة القوات المتعددة الجنسيات للمهام المشتركة في "باغا" عام 2015، يلها بعد ذلك هجوم مسلح على موقع للجيش التشادي في "بوهوما" على الجانب التشادي من البحيرة في 2020، أسفر عن مقتل 90 جندي تشادي، ويعد دليلا على التهديد المستمر الذي تشكله فصائل بوكو حرام. بالإضافة إلى استمرار خطف الرهائن وطلب الفدية إلى جانب تكثيف العمليات الهجومية ضد المواقع العسكرية عبر حوض بحيرة تشاد.

2-4 معوقات المقاربة الناعمة في مكافحة بوكوحرام:

يمكن تحديد أبرز معوقات المقاربة الصلبة في مكافحة بوكوحرام كما يلي:

- تصلب مواقف الحكومة النيجيرية أثناء المفاوضات مع حركة بوكوحرام، مع محاولة الحفاظ على أعلى سقف من المكاسب على حساب الطرف الآخر، إذ عرفت المفاوضات نسقا متصاعدا من تحديد المطالب من الجانب الحكومي النيجيري فضلا عن الجانب الممثل لحركة بوكوحرام، وهو ما جعل من عملية المفاوضات أقرب إلى اللعبة الصفيرية، بما يعني ربح الطرف "أ" معناه خسارة الطرف "ب".
- ضعف مؤسسات العدالة الجنائية في نيجيريا: على الرغم من تصميم نظام قانوني وتشريعات تعمل على الوقاية ومكافحة الإرهاب في نيجيريا، إلا أن هذه القوانين لم تردع بوكوحرام من القيام من أعمالها الإرهابية كعمليات الإختطاف المتكررة، كاختطاف 100 فتاة من مدرسة Dapchi في 2016، وآخرها اختطاف 344 تلميذا بشمال غرب نيجيريا في عام 2020، أعلن المتحدث باسم حاكم ولاية كاتسينا أنه من غير الواضح إذا

تم إطلاق سراح جميع الفتية (بوكوحرام): إطلاق صراح المئات من التلاميذ النيجيريين بعد أيام من اختطافهم، (2020).

يشير تقرير صادر عن مكتب مكافحة الإرهاب بالولايات المتحدة الأمريكية ننشر في 2017، أنه لم يتم تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية في نيجيريا على الرغم من أن دولا مثل المملكة المتحدة واصلت العمل جنبا إلى جنب مع وزارة العدل النيجيرية للمساعدة في كيفية منح الأولوية للتحقيق في قضايا الإرهاب المشتبه بها ومقاضاة مرتكبها. تبدي نتائج التقرير أنه من أجل التنفيذ الفعال للقانون، هناك حاجة إلى أن يعمل القضاء جنبا إلى جنب مع الشرطة النيجيرية حيث يشكل كلاهما جزءا من نظام العدالة الجنائية الذي يحتاج إلى تنسيق وعلاقة وثيقة خاصة في مجالات التحقيق وجمع المعلومات، وهو من اختصاص الشرطة. وبالتالي فمن دون وجود ثقة في مؤسسات الدولة والتعاون معها سيكون كشف الجماعة الإرهابية والأفراد المنتمين إليها بالإضافة إلى نطاق القانون محدودا كما تثبته الأبحاث التجريبية (Ike, Reconceptualising the Role of Law in Countering Terrorism: A Case Study of Boko Haram, 2018).

- انخفاض مستوى الثقة في قوات الأمن النيجيرية: كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها مجموعة من الباحثين عام 2018 من خلال استبيان ضم ما يقارب 200 شخصا تحت عنوان: Is the public willing to help the Nigerian police during the Boko Haram crisis? A look at moderating factor نشرها في مجلة Journal of Police and Criminal Psychology أن المستجوبين من الجزء الشمالي من نيجيريا أقل استعدادا للإبلاغ عن أنشطة بوكوحرام. ويمكن أن يرجع ذلك إلى عامل الخوف من الهجمات الانتقامية من طرف بوكوحرام. أضف إلى ذلك، تشير الدراسة التي أجراها Ayodele و Aderinto إلى الفعالية كمحدد رئيسي للتصور العام من أجل مساعدة الشرطة في مواجهة التهديد الإرهابي. وبالتالي يمكن القول أن مستوى الفعالية مرتبط بمحدودية وانخفاض الثقة الممنوحة في قوة الشرطة النيجيرية (Ayodele, 2014). وعلى نفس المنوال، تم التوصل إلى نتائج مماثلة في دراسة أخرى أجرتها Shoyode في 2018. سعت الدراسة إلى التحقق من ثقة الجمهور في قوة الشرطة النيجيرية. تم اعتماد إحصائيات وصفية وتحليل الانحدار المتعدد لبيانات مقياس الأفرو-بارومتر حول جودة الحكم والديمقراطية في نيجيريا، خلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة لبناء ثقة الجمهور مع تعزيز التعاون في نظام العدالة الجنائية (Shoyode, 2018).

الخاتمة:

يتضح من خلال ما سبق ذكره، أن لجهود الحكومة النيجيرية نتائج محدودة في مكافحة بوكوحرام، وذلك بسبب تبنيها للمقاربة الصلبة كمقاربة أساسية في مواجهة الحركة الإرهابية، والتي حملت في طياتها تداعيات سلبية على المجتمعات المحلية الإثنية في شمال نيجيريا، مما عمق الفجوة بين مبادرات الحكومة النيجيرية وبين مطالب المجتمعات الإثنية المحلية في شمال نيجيريا، بالإضافة إلى عدم معالجة الأسباب الحقيقية لبروز الأعمال الإرهابية في شمال نيجيريا، والذي يتعلق أساسا بالاحتياجات الإنسانية الأساسية المرتبطة

بالإعتراف والمشاركة السياسية داخل مؤسسات الدولة، والإعتراف الإقتصادي المرتبط بتحقيق التنمية المحلية، مما سمح لبوكو حرام أن تجد قاعدة مجتمعية تنشط من خلالها وتطور أساليبها واستراتيجيتها.

Bibliographie

- Bappah, E. (2019, July). Nature of Terrorism and Anti-Terrorism laws in Nigeria. *Journal of International Law and Jurisprudence* , 10 (1), p. 191.
- Bko Haram From Local Grievances to Violent Insurgency201522CopenhagenDanish Institute for International Studies
- Boko Haram Anatomy of a Crisis*2013UK
- Boko Haram and politics: From insurgency to terrorism, in boko Haram: Islamism, politics, security and the state in Nigeria*2014Netherlands
- Boko Haram and politics: From insurgency to terrorism, in boko Haram: Islamism, politics, security and the state in Nigeria*2014Netherlands
- Boko Haram Local grievance to Violent Insurgency201518Copenhagen
- Boko Haram Local Grievances to Violent Insurgency201519CopenhagenDanish Institute for International Studies
- Campbell, J. (2014). *U.S. Policy to Counter Nigeria's Boko Haram*.
- Challenges and Prospects in the Counter Terrorism Approach to Boko Haram: 2009 – 20182020*Global Politics Review* 140-56
- Combating Terrorism and Insergency in Nigeria: an International Collaborations Against Boko Haram2016*Journal of Management and Social Sciences* 5167-74
- dankofa, E. B. (2016). Nature of Terrorism and Anti-Terrorism laws in Nigeria. *Journal of International Law and Jurisprudence* , 10 (2), p. 190.
- Doukhan, D. (2020). *Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram*. International Institute for Counter-Terrorism.
- Evaluation of Multinational Effort Against Boko Haram*
- Group, I. C. (2020). *What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?* International Crisis Group.
- Ike, T. J. (2018, June). Reconceptualising the Role of Law in Countering Terrorism: A Case Study of Boko Haram. *Journal of Law and Criminal Justice* , 6 (1), p. 110.
- In Defence of the Homeland: Unclogging the Legal Regime Governing Counterterrorism in Nigeria through Paradigms from the United States*Strathmore Law Review* 52
- In Defence of the Homeland: Unclogging the Legal Regime Governing Counterterrorism in Nigeria through Paradigms from the United States*Strathmore Law Review* 53
- Le Nigéria à l'épreuve du terrorisme : Une analyse des racines sociohistoriques et politiques de la violence revendiquée par Boko Haram*2015
- Lessons From Colombia For Curtailing The Boko Haram Insurgency In Nigeria*
- Lessons From Colombia For Curtailing The Boko Haram Insurgency In Nigeria*
- 2020*Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram*International Institute for Counter-Terrorism
- 2020*Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram*International Institute for Counter-Terrorism
- Multinational Joint Task Force : Security Cooperation in the Lake Chad Basin*
- Nature of Terrorism and Anti-Terrorism laws in Nigeria2016*Journal of International Law and Jurisprudence* 102190
- Nigeria's Interminable Insurgency? Addressing the Boko Haram Crisis201411the royal institute of international affa

- Olojo, A. (2019, July). *Dialogue With Boko Haram : Back in the Agenda ?* Retrieved from <https://issafrica.org/iss-today/dialogue-with-boko-haram-back-on-the-agenda>
- Ploch, B. L. (2014). *Nigeria's Boko Haram : Frequently Asked Questions*. Washington. Public confidence in the police and crime reporting practices of victims in Lagos, Nigeria: A mixed methods study 2014 *International Journal of Criminal Justice Sciences* 63
- Public trust in Nigerian police: A test of police accessibility effects 2018 *Journal of Social Science Studies* 5221-16
- Public trust in Nigerian police: A test of police accessibility effects 2018 *Journal of Social Science Studies* 5221-16
- Reconceptualising the Role of Law in Countering Terrorism: A Case Study of Boko Haram in Nigeria *Journal of Law and Criminal Justice* 61110
- 2018 *Responses to Boko Haram in the Lake Chad Region: Policies, Cooperation and Livelihoods* institute for security studies
- Seun, B. (2020, March). Sweat is invisible in the rain”: Civilian Joint Task Force and counter-insurgency in Borno State, Nigeria. *Security and Defence Quarterly* , 31, p. 175.
- (2014). *stop torture*. Amnesty International.
- Sweat is invisible in the rain”: Civilian Joint Task Force and counter-insurgency in Borno State, Nigeria *Security and Defence Quarterly* 31181
- the Cost of boko Haram Activities in Nigeria *arabian journal of Business and management Review* 2216
- The Impact of Multinational Joint Task Force Counter-Operations in the Fight against Boko Haram Insurgency *International Journal of Management and Social Sciences* 43193
- The Multinational Joint Task Force: achievements and challenges*
- The Social Dynamics of Nigeria's Boko Haram Insurgency*
- (2020). *Trends in World Military*. SIPRI .
- Understanding Boko Haram in Nigeria –Reality and Perceptions*
- Understanding Boko Haram in Nigeria –Reality and Perceptions*
- we don't want them back,*
- 2020 *What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?* International Crisis Group
- 2020 *What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?* International Crisis Group
- 2020 *What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?* International Crisis Group
- 2020 *What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?* What Role for the Multinational Joint Task Force in Fighting Boko Haram?
- Yusuf, U. L. (2020). *Community Perception of the Role of Civilian Joint Task Force (CJTF) in Resisting Boko Haram Culture of Violence in Borno State, Nigeria*. university of hildesheim.

بوكو حرام التمرد في نيجيريا 2018 الدوحة
 بوكو حرام التمرد في نيجيريا 2018 الدوحة
 بوكو حرام: إطلاق صراح المئات من التلاميذ النيجيريين بعد أيام من اختطافهم
 بوكو حرام: التمرد في نيجيريا 2018 الدوحة
 بوكو حرام: السلفية الجهادية في إفريقيا 2015 القاهرة المكتب العربي للمعارف
 بوكو حرام: السلفية الجهادية في إفريقيا 2015 القاهرة المكتب العربي للمعارف
 محمد عبد الكريم أحمد. (2017). بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية. القاهرة: لعربي للنشر والتوزيع.
 محمد عبد الكريم أحمد. (2017). بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية. القاهرة: لعربي للنشر والتوزيع.
 نبيل شكري. (2015). بوكو حرام: السلفية الجهادية في إفريقيا. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.